علم الآثار الوقائي" مفاهيم"

1. مفهوم" علم الآثار الوقائي"

هو ليس بتخصص علمي جديد من فروع علم الآثار المتعددة، كما يمكن أن يُفهم من صياغة المصطلح "علم الآثار الوقائي"؛ ولا بمنهج علمي مستحدث في الدراسات الأثرية، مثل ما هو الحال عليه مع" علم الآثار المُقارن" وليس بمؤسسة قائمة بذاتها تختص بحماية التراث الأثري على الصعيد الدولي أو المحلّي، وإنّما هو مبدأ نظري عام تستند إليه استراتيجيات الدول والأمم القائمة، والمستقبلية في حماية ثروات تراثها الأثري الخاص.

فهو إجراء استباقي لوقاية التراث الأثري من أخطار توسع المشاريع التنموية المستقبلية على حسابه" أو بعبارة أوضح، هو توجه فكري جديد في مجال حماية التراث الأثري وتثمينه، يَعقب مرحلة" الإنقاذ "التّي تجاوزها الزّمن بفعل متغيراته الرّامنة، حيث كان الأثري، والهيئات المشرفة على الآثار وقتها تتدخل بعد حدوث الكارثة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، ساعة شق الطرقات السريعة، ومد الجسور، وغيرها من المشاريع التنموية المعاصرة على حساب الآثار العريقة ، مفاده لزوم تدخل الأطراف المذكورة أعلاه ، وقيامها بما يجب القيام به قبل انطلاقة المشروع التنموي في حد ذاته.

2. نشأته:

تعود نشأة" علم الآثار الوقائي "إلى عقد السبعينيات من القرن الماضي (القرن 20 م)، وعلى خلاف تطوره وازدهاره في أوروبا الغربية اليوم وفي مقدمتها التجربة الفرنسية الرائدة في هذا المجال، يُلاحظ ظهوره لأول مرة في المنظومة التشريعية المتعلقة بحماية التراث الأثري لدى إحدى دول أوروبا الشرقية، ألا وهي" رومانيا "التي نصّ قانونها الخاص رقم 63 / 1974 على مبدأ:" إلزام إجراء الاختبارات الأثرية على الأراضي المرشحة لاستيعاب المشاريع التنموية قبل بداية انطلاق هذه الأخيرة "، قبل أن تُدَعِمَ هذا المبدأ الأساسي في مفهوم "علم الآثار الوقائي" بمبدأ:" الملوث أو المسيء هو من يتحمل أعباء الإصلاح"، في عقب مصادقتها على الاتفاقية الأوروبية المعدلة حول حماية التراث الأثري بالقارة الأوروبية، المعروفة باتفاقية مالطا " فاليتا Valleta" 1992م .

و يمكن حصر دوافع ظهور" علم الآثار الوقائي" في النّقاط السّريعة الآتية:

1- التّدمير الذي حدث باسم التّطوير، والتحديث وانجاز مشاريع التنمية، علما أن عوامل التلف البشرية تكون نتائجها أكثر حدّة وتأثيرا على التراث الأثري من نظيرتها الطّبيعية، إذ تشكل خطرا تخريبيا منظما باسم الثورة الصناعية، وما تلاها من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث كانت البداية مع مدّ خطوط السكك الحديدية، وبناء السّدود، وشق الطرقات، وتوسيع المدن الصناعية التي أدت في كثير من الأحيان إلى تخريب واختفاء العديد من المواقع الأثرية .

والأمثلة على ذلك كثيرة، لعلّ من أبرزها على الإطلاق، الحملة التّي قام بها البارون" جورج سهاوسمنين "في مجال تحديث مدينة باريس الفرنسية إبّان الفترة الممتدّة ما بين سنتيْ 1853 و 1870 حيث شق شوارع جديدة، طويلة وعريضة على حساب هدم الكثير من المباني الأثرية القديمة .وكذلك مشروع السد العالي بمصر؛ وما حدث في ميناءيْ رأس الشّمرا، وطرطوس، وسدّ الفرات والرّستن في سوريا.

2- الزحف العمراني الحديث غير المخطط وما أسفر عليه من إنجاز بنيات تحتية على حساب مقوّمات التّراث الأثري بداخل التّجمعات السّكنية بنوعيها الحضرية والرّيفية، نُزولا عند حاجة النّمو الدّيموغرافي المتزايد، وارتفاع نسبة الكثافة السّكانية في الحواضر، ومناطق توفّر الشّغل.حيث أصبحت المجتمعات الإنسانية اليوم بحاجة ماسة إلى متطلبات جديدة،

تحتاج إلى ضرورة توفير مباني جديدة، ووظائف غير مسبوقة تتمشى مع حركة التطور التكنولوجي القائم، كتنوّع وسائل النقل والمواصلات الحضري؛ وتزويد السّكنات الخاصّة بالكهرباء، والغاز، والهاتف، والماء الصّالح للشّرب، وشبكات الصّرف الصّحي، وما إلى ذلك من خدمات حضرية على حساب الآثار القديمة في كثير من الأحيان فقد بدأت تنتشر الأحياء بضواحي المدن، وما لبثت أن بدأت تتطور بشكل سريع لافت للنّظر، وهوفي حدّ ذاته خطر على مراكز تلك المدن ذاتها، التّي أصبحت مهدّدة بخطر الهدم، وتجديد بنائها بشكل عمودي، بدل الامتداد الأفقي المعهود في الفترات التّاريخية السّابقة، حيث عاد الأمر يشكل خطرا حقيقيا على مكونات هذه المراكز، خاصة المكونات الفرعية منها المنطوية على القيمة الأثرية والتاريخية.

3- تزايد وعي المجتمع الدولي بأهمية التراث الأثري في تخليد آثار الإنسان على هذا الكون، والحفاظ على الهوية الثّقافية والحضارية للمجتمعات الإنسانية، لاسيما بعدما شاهده العالم من دمار رهيب في غضون الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما نجم عنهما من تدمير واندثار العديد من المواقع الأثرية المهمة .إذ لم تعد عملية الحافظ على التراث تقتصر على الدولة التي يوجد بها تلك المعالم فحسب، وإنّما هو مهمة المجتمع الدولي ككل، مثل ما حدث مع تعبئة منظمة اليونسكو في حملتها العالمية لحماية معبد" أبي سنبل "الذي كان مهددا بالغرق ساعة إنشاء السد العالي في أسوان بمصر، حيث كان من الممكن أن يتسبب هذا السد في إغراق العديد من المعالم الأثرية المهمة، المشيدة على ضفتيْ نهر النيل، فلولا مساهمة المجتمع الدولي في تمويل أعمال إنقاذ المعبد ونقله إلى مكان آخر أكثر أمانا لا أُفتقد إلى الأبد .

4- تطور تقنيات توثيق وأرشفة التراث الأثري، حيث استطاعت الثورة الرقمية التي شهدها العالم مؤخّرا تغيير الكثير من المفاهيم والوسائل، وعادت معظم الدول اليوم تعتمد اعتمادا أساسيا في عملها المرتبط بتسيّير التراث الأثري وأرشفته على نظم المعلوماتية، وهي نظم آلية قوامها مجموعة من التقنيات التي تعمل على استقبال موارد البيانات وتحويلها إلى منتجات معلوماتية مرنة التفاعل مثل" نظام المعلومات الجغرافية" (*SIG*) الذي أصبح يستعان به في رسم الخرائط الرقمية المتميزة بالدقة المتناهية في إسقاط المواقع الأثرية ضمن بيئتها الاجتماعية والطّبيعية، فضلا عن جمع المعلومات وتخزينها في بنوك معلوماتية خاصّة، ومن ثم معالجتها آليا، وتحليلها بيانيا بشكل غير مسبوق.

5- تطور المنظومة التشريعية، والتنظيمية للتراث الأثري على الصعيدين الوطني من خلال ما أصدرته، وتصدره الدول على المستوى المحلي والإقليمي من قوانين جديدة في سبيل حماية تراثها الأثري، وعلى الصعيد الأممي الذي يستند إلى مجموعة من المعاهدات والمواثيق الدولية في هذا الشّأن.

أضف إلى ذلك ظهور العديد من المنظمات الدولية المتخصّصة في هذا المجال، حيث تعمل جاهدة على سنّ القوانين، وعقد المؤتمرات، وتنظيم الندوات الرّفيعة المستوى حول سُبل حماية التّراث الأثري، ووقايته من الأخطار المحدّقة به، ولاسيما زحف مشاريع التّنمية المعاصرة على حسابه، كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (*UNESCO*) و"المركز الدولي لدراسة حفظ وترميم الممتلكات الثقافية (*ICCROM*) "، و"المجلس الدولي للمعالم التّاريخية والمواقع الأثرية (*ICOMOS*)" ، التّي لا تتوقف على عرض الخطط ، والبرامج التي تعمل على تطوير الممارسات العلمية والعملية خدمة للتراث الأثري.

6- اعتبار التراث الأثري كمصدر أساسي في الدّخل القومي من لدن بلدان سياحية كثيرة كفرنسا، وإسبانيا، وتركيا، والمغرب الأقصى، وهو بذلك عنصر مهم من عوامل الاستقطاب السياحي بنوعيه الدّاخلي والخارجي، وما بوسع هذا الأخير من تحقيقه في مجال الانتعاش الاقتصادي القومي، إذا ما أحسنت عملية إدارته، وعقلنة عمليات استغلاله، خصوصا وأن السياحة تعد من أهم الصناعات العالمية الرّائجة في هذا الوقت. وبالتالي فإنّ التّراث الأثري عنصر فاعل في التنمية المستدامة للمجتمعات، وليس عائقا لها كما يدعي بعض المستثمرين خطأ.

3. مبادئ علم الآثار الوقائي:

هناك أربعة دعائم أساسية لـ" علم الآثار الوقائي "من حيث المبدأ، وجزافية من حيث مستوى التطور المتفاوت بين بلدان العالم، وتباين أنظمتها التّشريعية هي:

أ .**المبدأ النظري :** ضرورة حماية التراث الأثري من خطر مشاريع التنمية المستدامة الزاحفة على حسابه.

ب . **التشريع :** ضرورة إعادة مراجعة المنظومة القانونية المحلية وفق مبادئ وتوصيات اتفاقية عام 1972الصّادرة عن "اليونسكو"، واتفاقية الإيكوموس 1990

ت . **البناء المؤسساتي:** ضرورة صياغة أطر العمل المؤسساتي المتناسق في هذا الإطارعن طريق إعادة تأهيل المؤسسات القائمة ، أو بابتكار هياكل أخرى جديدة ، وتوفير الجوّ الملائم لتعايشهما، حتى لا تتداخل صلاحيات بعضهما ببعض.

ث . **التمويل المالي :** ضرورة رصد مصادر ثابتة، ودائمة لتمويل مختلف عمليات" علم الآثار الوقائي"، كابتكار مؤسسة مالية عمومية تسهر على ذلك، أو تخصيص ميزانية محدودة في هذا الإطار للهيئة الوصية على قطاع التراث الأثري.

وعلى هذا الأساس نجد مستوى" علم الآثار الوقائي "في بلدان أوروبا متباينا، تباينا شديدا، حيث نجد فرنسا على سبيل المثال في قمة الهرم، متبوعة ببريطانيا وألمانيا، ثم بقية دول أوروبا الغربية تليها بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية سابقا ، أين يلاحظ رومانيا في مقدمة الترتيب وروسيا في ذيله، حيث لم تبذل أدنى جهد في هذا المقام.

4. غايات علم الآثار الوقائي:

يهدف" علم الآثار الوقائي "إلى إيجاد حل توافقي للمفارقة القائمة بين التّراث الأثري باعتباره مورد طبيعي محدود غير متجدد، وما يشكله من قلق متزايد نتيجة لما يتعرض له من أخطار وكوارث يعتبر الإنسان هو المتسبب الأول فيها، واحتياجات التنمية الإقليمية والاقتصادية التي لا تخدم المصلحة الخاصة فقط، وإنما المجتمع بأكمله من جهة أخرى.